

تكوين الموارد البشرية في الخياطة التقليدية

كآلية لتحقيق الاقتصاد الدائري

Human Resource Development in Traditional Sewing as a Mechanism for Achieving the Circular Economy

نعيمة لعيداني *

laidani.naima@univ-alger3.dz

تاريخ قبول النشر: 2025-12-27

تاريخ استلام المقال: 2025-11-04

Abstract:

Traditional sewing represents a form of cultural heritage and a component of national identity within society. As a community-based activity, it contributes to sustainable economic development by creating employment opportunities and relying on local raw and primary materials. It also constitutes a fundamental pillar of the traditional crafts sector and integrates with, and supports, the tourism industry. Moreover, traditional sewing promotes the circular economy through practices of recycling, repair, and the preservation of natural resources. Accordingly, this article examines the training of human resources in traditional sewing as a mechanism for achieving the circular economy.

Key words: Human resource development, Circular economy, Traditional sewing, Waste, Algeria.

* جامعة الجزائر 3 (الجزائر) - أستاذة محاضرة (أ)
(المؤلف المرسلة) *naimalaidani88@gmail.com*

ملخص:

تمثل الخياطة التقليدية تراثا ثقافيا وهوية وطنية للمجتمع، إذ تشارك كنشاط مجتمعي في التنمية الاقتصادية المستدامة، تخلق مناصب شغل وتستعمل المواد الخام والأولية المحلية، وتعد ركيزة أصيلة في قطاع الصناعة التقليدية وتتكامل مع قطاع السياحة وتدعمه. علاوة على ذلك، فالخياطة التقليدية تدعم الاقتصاد الدائري بفضل ممارسات إعادة التدوير والإصلاح والحفاظ على الموارد الطبيعية. وهو ما نتناوله في هذا المقال بالبحث في تكوين الموارد البشرية في الخياطة التقليدية كآلية لتحقيق الاقتصاد الدائري.

الكلمات المفتاحية: تكوين الموارد البشرية، الاقتصاد الدائري، الخياطة التقليدية، النفايات.

مخطط المقال:

مقدمة

1) مدخل مفاهيمي

1-1) الاقتصاد الدائري، الخياطة التقليدية، تكوين الموارد البشرية

2-1) الخياطة التقليدية والاقتصاد الدائري

2) التكوين في الخياطة التقليدية لدعم الاقتصاد الدائري

1-2) تكوين الموارد البشرية كعنصر فاعل في التحول الدائري

2-2) تحديات وأفاق الخياطة التقليدية وتكوين الموارد البشرية بها

خاتمة

مقدمة:

تمثل الخياطة التقليدية جزءا أصيلا من التراث الثقافي والهوية الوطنية، وهي تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال توفير فرص العمل وتنمية القطاع السياحي، إلى جانب ذلك جزء من الاقتصاد الدائري من خلال الممارسات المتعلقة بإعادة التدوير، الإصلاح، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ونظرا لدورها الحيوي، ويكتسب تكوين الموارد البشرية المؤهلة في هذا المجال أهمية قصوى لضمان استمرارية الحرفة عبر الأجيال وتأصيل الدائرية في مختلف ممارساتها.

تمثل مشكلة هذا البحث في السؤال: ما هي سبل تفعيل دور تكوين الموارد البشرية في الخياطة التقليدية لتحويل ممارستها من نموذج خطي مستهلك للموارد إلى نموذج دائري مستدام؟

(1) مدخل مفاهيمي:

يلتقي الاقتصاد الدائري كإطار تنظيمي مع الخياطة التقليدية كمجال إبداعي ليتجسد من خلال برامج تكوينية هادفة لتأهيل حرفيين يمتلكون الوعي البيئي إلى جانب المهارة اليدوية، وهناك علاقة تفاعلية لكل من الاقتصاد الدائري، الخياطة التقليدية، وتكوين الموارد البشرية.

(1-1) الاقتصاد الدائري، الخياطة التقليدية، تكوين الموارد البشرية:

يتطلب دمج الخياطة التقليدية كحرفة أصيلة مع متطلبات الاقتصاد الدائري تطوير آليات فعالة لتكوين الموارد البشرية بالمهارات الضرورية اللازمة لتحقيق الاستدامة، وعليه يستدعي تحليل هذه العلاقة فهم المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها هذه المفاهيم.

• الاقتصاد الدائري:

يعتبر الانتقال إلى الاقتصاد الدائري ليس مجرد عمليات تقنية لإدارة النفايات، بل هو فلسفة اقتصادية ومنهجية عمل شاملة، تتطلب إعادة هيكلة طرق تصميم المنتجات، إنتاجها، واستهلاكها.

حظي موضوع الاقتصاد الدائري باهتمام العديد من الباحثين والمؤسسات الدولية، مما أدى إلى تعدد التعاريف المقدمة إليها، والتي يمكن إنجازها في:

- الاستخدام الأمثل للموارد سواء تعلق الأمر بإنتاج السلع والخدمات، تبادلها، أو استهلاكها وهذا لتقليل البصمة البيئية والمساهمة في رفاهية الأفراد والمجتمعات¹؛
 - الاقتصاد الذي يشمل جميع الأنشطة والممارسات المرتبطة بكيفية التخلص من النفايات عن طريق إعادة الاستخدام والإصلاح والتدوير²؛
 - اقتصاد يهدف للحفاظ على قيمة المنتجات والموارد لأطول فترة ممكنة وتقليل توليد النفايات وهذا لتقليل الضغط البيئي المرتبط بدورة حياة المنتجات من الموارد³.
- وعليه، يمكن أن نعرف الاقتصاد الدائري على أنه الاقتصاد الذي يشمل الممارسات والأنشطة الصديقة للبيئة المتعلقة بالتصميم المستدام للمنتج، وكذا إطالة عمره من خلال الإصلاح وإعادة الاستخدام وهذا لتقليل النفايات وكذا تخفيض البصمة الكربونية حفاظ على سلامة البيئة.

يقوم الاقتصاد الدائري على مجموعة من مبادئ داعمة للتنمية المستدامة وتمثلة في 4:

- إعادة التدوير:

يتم اللجوء إلى إعادة تدوير المنتجات من أجل التقليل من النفايات الناتجة عن الإنتاج أو الاستهلاك وهو ما يساعد على تقليل استخدام الموارد والطاقة من جهة وتخفيض المخاطر الناتجة عن رمي النفايات سواء على صحة الإنسان أو البيئة؛

- إعادة الاستخدام والإصلاح:

يقصد بها استخدام المنتج لدورة ثانية إما بطريقة مباشرة من دون أية تعديلات أو تحسينات، مثل: منح جهاز قديم لشخص آخر لاستخدامه بعد الحصول على جاز جديد. أو يتم إعادة استخدامه بعد إجراء تعديلات وإصلاح قبل الاستخدام، مثال عن ذلك صيانة الأجهزة الإلكترونية لتصبح صالحة للاستخدام وهذا مما يقلل من حجم النفايات؛

- الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة:

يقوم الاقتصاد الدائري على استخدام الطاقات المتجددة كونها تعتبر صديقة للبيئة حيث أنها تتميز بتوفرها بشكل دائم وقابلة للتجدد مرة أخرى و، كما تتميز بأنها طاقة غير مكلفة سواءا تعلق الأمر بطريقة استخراجها أو استخدامها في عمليات الإنتاج والتبادل المختلفة. نذكر منها: الطاقة الشمسية الحيوية، طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية.

- الحفاظ على المجتمع:

تعكس عمليات الاقتصاد الدائري احتياجات أصحاب المصالح الكما يتم تجنب الأنشطة التي تتعارض مع القيم الثقافية، الجمالية، والإيكولوجية وهذا لتحقيق تماسك المجتمع رفاهية البشر.

- المرونة:

يحتوي الاقتصاد الدائري على آليات، وهيكل معلومات تسمح له بالاستجابة للصدمات والأزمات النظامية الممكن حدوثها.

- الاستخدام الفعال للموارد:

يعتمد الاقتصاد الدائري على الاستخدام الأمثل للموارد مثل تجنب الهدر لتقليل النفايات أو استخدام التكنولوجيا لدعم خلق منتجات وأنظمة يتم فيها إعادة استخدام المواد وإعادة تدويرها والتوجه نحو التشارك بدلا من الامتلاك وهذا ما يسبب أقل ضرر للبيئة.

- النظرة المستقبلية:

يقوم الاقتصاد الدائري على منظور طويل الأجل من خلال تصميم منتج من أجل زيادة قيمته في نهاية عمره، كما تقوم المؤسسات زيادة على التكيف مع البيئة بصناعة متغيراتها من خلال النظر إلى الفرص وعواقب الإجراءات من منظور طويل الأجل.

يحمل الاقتصاد الدائري العديد من المنافع التي تنصب في مجملها في تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وفيما يلي أهم الفوائد التي تتحقق بإتباع الاقتصاد الدائري على البيئة، الدول، المؤسسات والمستهلكين⁵:

- بالنسبة للبيئة:

تبعاً لمنطلقات وفلسفة الاقتصاد الدائري القائمة على حماية البيئة والاقتصاد الأخضر، يقدم الاقتصاد الدائري استخداماً فعالاً للموارد البيئية، حيث يحقق استخدام الطاقة بكفاءة وكذا مختلف المواد الأولية المستخدمة في عملية الإنتاج، وكذلك يساهم إعادة تدوير النفايات كمصادر وإعادة استخدام المنتجات بعد انتهاء عمرها الافتراضي وكذلك التصميم المستدام للمنتجات في التقليل من خطر استنزاف احتياطات الموارد الطبيعية وكذا التقليل من البصمة الكربونية الناتجة عن استخدامها.

- بالنسبة للدول:

يساعد تبني الاقتصاد الدائري في تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية للدول المتمثلة في:

- ✓ خلق قيمة اقتصادية؛
- ✓ توفير العمالة؛
- ✓ تحسين الميزان التجاري؛
- ✓ تأمين الوصول إلى الموارد الإستراتيجية تحسين الميزان التجاري من خلال تجنب بعض الواردات؛

✓ وخلق فرص العمل ونمو اقتصادي.

- بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية:

يساعد تبني المؤسسات الاقتصادية لممارسة الاقتصاد الدائري في تحقيق نتائج جد إيجابية، خاصة من خلال:

- ✓ زيادة أرباحها عن طريق خفض التكاليف الناتجة عن هدر المواد الأولية والطاقة؛
- ✓ تحقيق الميزة التنافسية؛
- ✓ تحسين سمعة المؤسسة.

- وبالنسبة لمستهلكين:

تمكن ممارسات الاقتصاد الدائري من تحقيق قيمة إضافية للفرد من خلال:

- ✓ الحفاظ على الصحة؛
- ✓ زيادة فرص الحصول على منتجات بأسعار منخفضة؛
- ✓ خلق فرص عمل خضراء؛
- ✓ تعزيز الوعي البيئي لدى المجتمع ككل.

يتطلب التحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري توفر ثلاثة متطلبات هي 6:

(1) الإنتاج المستدام الذي يركز على مجموعة من الركائز:

يمكن تحديدها في:

- ✓ دمج المواد الجديدة الناتجة عن إعادة التدوير في عملية الإنتاج؛
- ✓ استخدام مواد أولية صديقة للبيئة في عملية الإنتاج؛
- ✓ تكوين اليد العاملة للاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية والطاقة؛
- ✓ دعم الاستثمار الإنتاجي المرتبط بإعادة التدوير؛
- ✓ استخدام التكنولوجيا النظيفة التي تسمح بتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة؛
- ✓ زيادة العمر الافتراضي للمنتجات للتقليل من كمية النفايات.
- ✓ إنتاج سلع قابلة للإصلاح، الإسترجاع وإعادة التدوير؛
- ✓ فرض الضرائب المتعلقة بالإنتاج الخطي: التعدين، البناء، التصنيع، وتخفيضها على الإنتاج الدائري: كالصيانة، إعادة الاستخدام، والإصلاح، وإعادة التصنيع؛
- ✓ تشجيع عملية تأجير المنتجات بدلا من امتلاكها؛
- ✓ وتمديد عمر خدمات ما بعد البيع من قبل المنتج طوال فترة حياة المنتج.

(2) ترشيد الاستهلاك:

يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الدائري ضمان حصول المستهلكين على منتجات صديقة للبيئة، وتمثل الإجراءات المرتبطة بترشيد الاستهلاك في:

- ✓ محاربة التبذير الغذائي من خلال التوعية المبكرة للأطفال؛
- ✓ إعادة النظر في تواريخ نهاية الصلاحية للمنتجات الغذائية؛
- ✓ تعزيز ثقافة التبرع بالسلع الفائضة إلى المنظمات الاجتماعية؛
- ✓ التشجيع على إصلاح المنتجات بدل التخلص منها؛
- ✓ توقيف الإشهار الذي ينادي بالاستهلاك المفرط للسلع؛
- ✓ فرض ضرائب على استهلاك الموارد غير المتجددة؛
- ✓ القضاء على اكتناز السلع غير المستهلكة؛
- ✓ تشجيع استهلاك المنتجات الصديقة للبيئة.

(3) التسيير الرشيد للنفايات:

والذي يقوم على إتباع إجراءات ومنها:

- ✓ وضع تعليمات فرز واضحة للنفايات وتوحيد ألوان سلة المهملات لتبسيط عملية فرزها؛
- ✓ إدخال تسعير تحفيزي لإدارة النفايات، مثلا مقابل نقدي لقرورات بلاستيكية مسترجعة؛
- ✓ التحقق من التزام المؤسسات بالفرز الصحيح للنفايات خاصة سهولة إعادة التدوير (معادن، ورق، خشب، بلاستيك، زجاج)؛
- ✓ الاعتماد على الإعلام في نشر التوعية اتجاه التسيير الرشيد للنفايات؛
- ✓ فرض عقوبات صارمة على مخالفة قوانين التخلص من النفايات.

ومن معوقات تطبيق الاقتصاد الدائري، نذكر منها⁷:

(1) المعوقات الثقافية:

ومنها:

- ✓ نقص الوعي بأهمية الاقتصاد الدائري؛
- ✓ مقاومة التغيير في الانتقال من الاقتصاد الخطي للاقتصاد الدائري؛
- ✓ عدم الاتفاق الكلي على ضرورة التحول للاقتصاد الدائري؛
- ✓ عدم المبادرة للمشاركة في سلسلة القيمة أو الاقتصاد الدائري.

(2) المعوقات التسويقية:

ومنها:

- ✓ انخفاض أسعار المواد الخام في الاقتصاد الخطي؛
- ✓ ارتفاع تكاليف الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة؛
- ✓ محدودية تمويل الأعمال الدائرية؛
- ✓ عدم وجود معايير محددة للتصميم الدائري للمنتجات؛
- ✓ انخفاض الجدوى الاقتصادية لنماذج الأعمال الدائرية.

(3) المعوقات التشريعية:

ومنها:

- ✓ نقص التشريعات والتنظيمات الدائرية؛
- ✓ عدم منح التراخيص بسهولة لإعادة تدوير النفايات؛
- ✓ وجود غموض تشريعي في تحديد النفايات الثمينة؛
- ✓ عدم وجود تحفيزات للأنشطة الدائرية.

(4) المعوقات التكنولوجية:

- ✓ قصور البيانات المتعلقة بالاقتصاد الدائري؛
- ✓ عدم إمتلاك تكنولوجيا صديقة للبيئة؛
- ✓ نقص الإبداع والابتكار في أنشطة إعادة التدوير؛
- ✓ نقص جودة المنتجات المعاد تدويرها بسبب عدم إمتلاك التكنولوجيا.

● الخياطة التقليدية:

تعد الخياطة التقليدية من أقدم الحرف اليدوية التي عرفتها البشرية، حيث ارتبطت بحاجة الإنسان الأساسية للحماية والتزيين، ثم تطورت عبر العصور لتتنقل من مجرد ضرورة حياتية إلى فن رفيع يعكس الهوية الثقافية والاجتماعية للشعوب. تعرف الخياطة التقليدية على أنها فن وحرفة يدوية تقوم على مبادئ الدقة، الجودة، والتفصيل حسب الطلب، وهي تختلف عن صناعة الملابس الجاهزة. وقد بدأت الخياطة منذ العصور

الحجرية باستخدام أدوات بدائية كعظام الحيوانات والأشواك، حيث كان الإنسان الأول يربط قطع الجلود والفراء لحماية نفسه من العوامل الجوية، ومع اكتشاف النسيج وتطور الحضارات، أصبحت الخياطة أكثر تعقيدا وتنوعا في الحضارات القديمة كالفرعونية والرومانية والإسلامية، وقد تحولت الخياطة إلى صناعة متقدمة تستخدم خيوطا من الكتان والحرير والصوف، وأضيفت إليها التطريز والزخارف التي تعكس المكانة الاجتماعية والذوق الفني. وتتميز الخياطة التقليدية باستخدام أدوات بسيطة لكنها فعالة، أهمها الإبر المصنوعة من المعدن أو العظم، والخيوط الطبيعية المستخرجة من القطن أو الحرير أو الصوف أو الكتان. كما تستخدم المقصات التقليدية والكشيتان لحماية الأصابع، وشريط القياس أو المتر الخشبي، أما الأقمشة فتتنوع حسب المنطقة الجغرافية والمناخ، حيث تفضل الأقمشة القطنية الخفيفة في المناطق الحارة، والأقمشة الصوفية الثقيلة في المناطق الباردة. وتستخدم الأصباغ الطبيعية المستخرجة من النباتات والمعادن لتلوين الأقمشة والخيوط⁸.

تساهم الخياطة التقليدية باعتبارها أحد الأنشطة التي تنتمي إلى قطاع الصناعة التقليدية في دعم الاقتصاد من خلال⁹:

- مساهمة الخياطة التقليدية في خلق فرص العمل:

تظهر مساهمة الخياطة التقليدية في خلق فرص العمل من خلال:

- ✓ توفر الخياطة التقليدية مصدر دخل مباشر للحرفيين؛
- ✓ إدماج العنصر النسوي في العمل في المناطق الريفية والحضرية؛
- ✓ إنشاء مشاريع عمل من خلال الورشات المنزلية الفردية؛
- ✓ خلق قيمة اقتصادية محلية من خلال اعتمادها على شبكة من الموردين (أقمشة، خيوط، أدوات).

- دعم الاقتصاد المحلي:

وذلك عن طريق:

- ✓ تداول المواد الأولية المنتجة محليا وتبادل الخدمات؛
- ✓ إعادة تدوير الأقمشة وتقليل الهدر؛
- ✓ تدعيم الميزان التجاري الوطني من خلال تقليل استيراد المنتجات الجاهزة.

- الحفاظ على التراث الثقافي:

- تمثل الخياطة التقليدية جزءا من الاقتصاد الثقافي حيث تجمع بين الحرفة والفن.
- ✓ الاعتماد على المنتجات التقليدية للخياطة التقليدية كمنتجات تراثية لتنشيط السياحة؛
- ✓ تحويل الهوية الثقافية الوطنية كمورد اقتصادي قابل للتصدير عبر الصناعات الثقافية.

تظهر الأهمية الاجتماعية للخياطة التقليدية فيما يلي 10:

- **توفير بيئة عمل عادلة وإنسانية:**

يعمل الحرفي المزاوول للخياطة التقليدية في ورشات عمل صغيرة وبالتالي فهو يتحكم في عدد ساعات العمل وظروفه، وهو ما يضمن احترام كرامة العامل وحقوقه الأساسية، ويوفر بيئة عمل صحية بعيدة عن الضغوط الإنتاجية وأخطار العمل المختلفة.

- **تمكين المرأة من العمل:**

مكننت الخياطة التقليدية النساء من تحقيق استقلال اقتصادي مالي نسبي من خلال تمكينهن من ممارسة عملهن في بيئتهن الاجتماعية، حيث يتم باستمرار دعم النساء وتوفير لهن فرص عمل مرنة في الخياطة التقليدية تتناسب مع مسؤوليتهن الأسرية خاصة في المناطق الريفية والمهمشة، وهو ما أدى إلى الحد من الفقر وتعزيز المساواة وتعزيز الروابط الاجتماعية ونقل المعرفة بين الأجيال.

- **الحفاظ على المعرفة وتمكين المجتمعات المحلية:**

الخياطة التقليدية تنقل المعرفة والمهارات من جيل إلى جيل مما يحفظ التراث الثقافي ويعزز الهوية المحلية، هذا النقل للمعرفة يتم غالبا ضمن الأسرة أو المجتمع المحلي، مما يقوي الروابط الاجتماعية ويخلق شعورا بالانتماء والفخر، هذا يساهم في تنمية محلية حقيقية ومستدامة.

- **القيمة العاطفية والاحترام المتبادل:**

تتسم العلاقة بين المستهلك والحرفي المزاوول للخياطة التقليدية بالاتصال المباشر، حيث يرى الزبون جهد وإبداع الحرفي، ويفهم الحرفي احتياجات زبونه ويسعى لإرضائه، كما تحمل القطعة المخططة يدويا قيمة عاطفية عالية تجعل مالكها يحافظ عليها لأطول فترة ممكنة. بالإضافة إلى هذا فقد ارتبطت الخياطة التقليدية بالمناسبات الاجتماعية المهمة كالأعراس والأعياد حيث تعبر الملابس المخططة وتقليديا عن الهوية والانتماء.

• **تكوين الموارد البشرية:**

يشير تكوين الموارد البشرية إلى إطار عمل متكامل يهدف إلى تنمية معارف، مهارات، وقدرات الأفراد لرفع مستوى أدائهم، حيث يمثل استثمارا استراتيجيا في الأصول البشرية. ويعرف على أنه عملية منظمة تهدف إلى تنمية القدرات المعرفية والمهارية والسلوكية للأفراد التي تهدف إلى تمكينهم من أداء مهامهم بكفاءة والابتكار في السياق الحرفي، حيث يعد التكوين وسيلة لتمرير الخبرة من جيل إلى آخر وضمان جودة المنتج واستمرارية الحرفة.

ويقصد بتكوين الموارد البشرية في الخياطة التقليدية كل العمليات التعليمية والتدريبية التي تهدف إلى رفع كفاءة الحرفيين في الخياطة التقليدية وإكسابهم المهارات والمعارف اللازمة لممارسة نشاط اقتصادي منتج ومستدام، بحيث يشمل الجانب التقني الإبداعي، البيئي، بهدف تمكين العاملين من الابتكار ضمن حدود الموارد المتاحة.

من أهداف التكوين المهني في الخياطة التقليدية، نذكر 11:

- **ضمان استمرارية الحرفة:**
يعد التكوين الوسيلة الأساسية لنقل المعارف والمهارات التقنية العريقة المرتبطة بالحرفة عبر الأجيال، وحماية التراث من الزوال؛
- مكافحة البطالة والفقر: يتيح التكوين في الخياطة التقليدية للأفراد اكتساب مهارات مؤهلة للحصول على ديبلومات أو شهادات، مما يسهل دمجهم المهني ويسهم في خلق فرص عمل جديدة، خاصة في مجال ريادة الأعمال.
- **رفع كفاءة رأس المال البشري:**
يوفر التكوين للمتدربين فرصة التعامل المباشر مع طرق الخياطة، مما يساعد على التمكن من أبعدياتها بفعالية أكبر مقارنة بالتكوين الذاتي.
- **التأقلم مع المستجدات:**
لا تقتصر برامج التكوين على التقنيات التقليدية فحسب، بل تشمل كذلك المهارات الحديثة مثل الإعلانات والتسويق الحرفي وإدارة المشاريع لتعزيز تنافسية الحرفيين في السوق.
- تعتمد مراكز ومؤسسات التكوين المهني على أنماط لتأهيل الموارد البشرية في الخياطة التقليدية، ومن أبرزها 12:
- **التكوين النظامي:**
يتم هذا النوع من التكوين داخل مؤسسات التكوين المهني لفترة زمنية محددة، بحيث يجمع بين الجانبين النظري والعملي، ويعزز بتدريب داخلي قصير في المقاولات، هذا النمط يمنح شهادة للمتخرجين.
- **التكوين بالوحدات (المرن):**
يتميز هذا النوع من التكوين بمرونته، بحيث يمكن للمستفيد تحديد كفاءاته والغاية التي يهدف لها من خلال التكوين، كما يمكنه اختيار المدة الزمنية المناسبة له.
- **برامج الأندية النسوية/التعاونيات:**
تتضمن هذه البرامج أنشطة تهدف إلى تعليم المهارات التقنية في الخياطة التقليدية، إلى جانب برامج التوعية، القانونية، والبيئية المصاحبة لخلق تعاونيات ومشاريع.
- **الجمعيات والتعاونيات الحرفية:**
تعتبر الجمعيات المهنية والثقافية والتعاونيات الحرفية فضاء مناسب لنقل الخبرة وتبادل المعرفة بين الأجيال.

- **الجامعات ومدارس الفنون:**
تعتبر الجامعات ومدارس الفنون شريك في البحث والتطوير حول إيجاد مواد جديدة صديقة للبيئة.
- **التكوين في الورشات:**
يتعلم المتدرب على يد حرفيين ذوي خبرة في ورشات همها المحافظة على الحرف التقليدية، وغالبا ما ترتبط ببرامج الدعم الحكومي من خلال توفير تمويل أصغر للولوج في المهنة.
- وبهذا. يمثل تكوين الموارد البشرية في الخياطة التقليدية وسيلة لنقل المهارات بين الأجيال، مما يضمن الحفاظ على استمرارية الموروث التقني والجمالي للخياطة التقليدية، حيث تقوم الورشات والمدارس الحرفية بدور محوري في ذلك عبر تدريب الحرفيين على:
 - أساليب التفصيل والتطريز اليدوي؛
 - استعمال المواد الطبيعية والمحلية؛
 - تقنيات الإصلاح وإعادة التصميم.

1-2) الخياطة التقليدية والاقتصاد الدائري:

تساهم الخياطة التقليدية مساهمة فعالة ومحورية في الاقتصاد الدائري إذ تمثل ركيزة أساسية للإنتاج المستدام والاستهلاك الواعي، حيث تتمحور مساهمتها في الأساليب العملية التي يثوم عليها الاقتصاد الدائري¹³:

• الحد من النفايات:

تشجع الخياطة التقليدية على ثقافة التدوير والإصلاح وجودة المنتجات للحد من النفايات، وهو ما يتوافق مع مبادئ الاقتصاد الدائري حيث يتم إعادة استخدام المنتجات وإصلاحها بدلا من التخلص منها، إذ يعتمد الحرفيون على:

- **الإصلاح:**
يتم تصميم الملابس في الخياطة التقليدية لتكون قابلة للإصلاح والصيانة، مما يضمن استمرارية استخدامها بدلا من استبدالها بالكامل، فالخياط التقليدي يقوم بإصلاح التمزقات والأضرار البسيطة في الملابس بدلا من رميها، كما يضيف فن الترقيع قيمة جمالية جديدة للقطعة مما يعطيها عمر استهلاكي أطول.

- إعادة التدوير:

يتم استخدام الخامات المهملة أو الثانوية وتحويل نفايات الملابس إلى منتجات فنية أو وظيفية جديدة (مثل تحويل بقايا الأقمشة إلى قطع ديكور) وهذا ما يساهم بشكل كبير في الحد من النفايات.

- إطالة عمر المنتجات:

يمكن تصميم الملابس بمقاسات لتناسب المستهلك مع مرور الوقت أو لتواكب موضة جديدة مما يعطيها عمر استهلاكي إضافي. على سبيل المثال: تحويل فستان قديم إلى تنورة أو بلوزة، أو تحويل قميص كبير إلى فستان طفل. وكذلك الاعتماد على إصلاحها أو تجديداتها أو دمجها في عمل حرفي جديد بعد نهاية عمرها الاستهلاكي، مما يؤخر من التخلص منها في مكبات النفايات.

- التفصيل حسب المقاس:

عندما يخط الحرفي قطعة الملابس حسب مقاسات الزبون، يضمن جودتها وملاءمتها للزبون، مما يقلل من احتمالية التخلص منها بسبب عدم الملائمة أو رداءة التصنيع.

- الجودة:

تتميز منتجات الخياطة التقليدية باستخدام مواد عالية الجودة وبتصنيع دقيق، حيث يتم التركيز على غرز قوية وتقنيات إنهاء دقيقة مما يجعلها منتجات ذات جودة عالية تدوم لسنوات وعقود، وهو ما يقلل من الحاجة إلى الشراء المتكرر وبالتالي الحد من انتشار النفايات.

● تقليل الهدر في عملية الإنتاج:

وذلك من خلال:

- الاستغلال الأمثل للمواد الخام:

يتم التعامل في الخياطة التقليدية مع المواد بعناية فائقة وبوعي أكبر بقيمتها، مما يقلل من فواقد القص أو التشكيل مقارنة بالإنتاج الضخم للأزياء السريعة، حيث يحرص الخياط التقليدي على كل قطعة قماش من خلال:

- ✓ التخطيط الدقيق للقص إذ يستخدم الحرفي خبرته في وضع قوالب القص على القماش بأكثر الطرق كفاءة، لتترك أقل قدر ممكن من الفراغات والقصاصات؛
- ✓ استغلال القصاصات الصغيرة المتبقية لاستخدامها في صنع منتجات أخرى؛
- ✓ خياطة لحف الترفيع أو المفروشات؛
- ✓ صنع أكسسوارات صغيرة مثل أربطة الشعر، الحقايب الصغيرة؛
- ✓ استخدامها للحشو أو البطانة أو جيوب المنتجات الجديدة؛

✓ والإنتاج عند الطلب: يقوم الحرفيون في الخياطة التقليدية بإنتاج المنتجات بكميات صغيرة أو عند الطلب، مما يمنع تكديس المخزون الفائض الذي عادة ما يتم رميه في مكب النفايات.

- إنخفاض استهلاك الطاقة:

تعتمد الخياطة التقليدية بشكل كبير على المهارات اليدوية أو الآلات البسيطة (مثل ماكينات الخياطة القديمة الميكانيكية) التي تتميز بانخفاض استهلاكها للطاقة على عكس المصانع الضخمة التي تستهلك كميات هائلة من الطاقة.

- استخدام مواد طبيعية محلية:

تعتمد الخياطة التقليدية في الغالب على الأقمشة المحلية، والتي يتطلب إنتاجها كميات أقل من الري أو تكون أكثر كفاءة في استخدام الماء.

● تقليل البصمة الكربونية:

يقصد بالبصمة الكربونية الأثر البيئي والاجتماعي، وتتميز الخياطة التقليدية بانخفاض بصمتها الكربونية وهذا نتيجة المميزات التي يتمتع بها العمل التقليدي المتمثلة في:

- انخفاض الانبعاثات الناتجة عن النقل:

تعتمد الخياطة التقليدية غالبا على المواد الخام المحلية للمواد، كما يتم خياطة الملابس في ورش عمل أو منازل قريبة من المستهلكين، مما يقلل بشكل كبير الحاجة إلى الشحن لمسافات طويلة عبر القارات على عكس صناعة الأزياء السريعة العابرة للقارات وهو ما يقلل من البصمة الكربونية.

- استخدام المواد الطبيعية المتجددة:

تعتمد الخياطة التقليدية بشكل أساسي على الألياف الطبيعية كالقطن والكتان والصوف والحريز، وهي مواد قابلة للتحلل البيولوجي بشكل كامل على عكس الألياف الصناعية مثل البوليستر والنيلون المشتقة من البترول، حيث تتحلل الأقمشة الطبيعية في التربة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا، مساهمة في دورة طبيعية مستدامة، كما أن زراعة القطن العضوي والكتان تتم بطرق تقليدية دون استخدام مبيدات كيميائية مكثفة، مما يحافظ على صحة التربة والمياه الجوفية.

- انخفاض التلوث الكيميائي:

تعتبر العودة إلى تقنيات الصباغة التقليدية المعتمدة في الحضارات القديمة خطوة مهمة نحو تقليل التلوث، حيث كانت تستخدم أصباغا طبيعية مستخرجة من النباتات والمعادن والحشرات، مثل النيلة للون الأزرق، والزعفران للون الأصفر، والحناء للون الأحمر البني، هذه الأصباغ آمنة تماما على البيئة والإنسان، ولا تسبب تلوث المياه أو التربة، على

عكس صناعة الأزياء الحديثة التي تعتمد على آلاف المواد الكيميائية السامة في عمليات الصباغة والتبييض والمعالجة، والتي تلقى في الأنهار والبحار مسببة في تلوث البيئة.

● البصمة الاجتماعية والأخلاقية:

تتميز بـ:

- ظروف عمل عادلة:

تمارس الخياطة التقليدية في ورش عمل صغيرة أو في منازل الحرفيين، مما يضمن ظروف عمل إنسانية ومقابل مادي عادل (أو على الأقل أقل استغلالاً) مقارنة بمصنع الإنتاج الضخم.

- الحفاظ على التراث:

تساهم الخياطة التقليدية في تناقل المهارات والمعارف الثقافية المتوارثة عبر الأجيال مما يساعد في الحفاظ على التراث؛

- الأجر العادل وتقدير المهارة:

يقدر عمل الحرفي في الخياطة التقليدية بما يستحق، حيث تباع القطعة المخيطة يدوياً بسعر يعكس الوقت، الجهد والمهارة المبذولة في صنعها، وهذا من شأنه ضمان دخل عادل للحرفي يمكنه من العيش بكرامة.

- حماية التنوع البيولوجي:

ترتبط ممارسات الخياطة التقليدية غالباً بالزراعة التقليدية للقطن والكتان والنباتات الصباغية والتي تحافظ على التنوع البيولوجي للمحاصيل، كما أن تربية الأغنام والحيوانات الأخرى للحصول على الصوف والحريز تتم بطرق تقليدية تحترم رفاهية الحيوان وتحافظ على السلالات المحلية من الانقراض.

(2) التكوين في الخياطة التقليدية لدعم الاقتصاد الدائري:

يعتبر التكوين في الخياطة التقليدية توجه مستدام لا يقتصر هدفه على الحفاظ على التراث الثقافي وإنما تحويل الخياطة التقليدية إلى نموذج اقتصادي صديق للبيئة، حيث أنه يربط بين الهوية الثقافية والضرورة البيئية والاقتصادية، وفيما يلي سنسلط الضوء على الرؤية الاستراتيجية الهادفة لدمج مبادئ الاقتصاد الدائري في تكوين الموارد البشرية في الخياطة التقليدية.

(1-2) تكوين الموارد البشرية كعنصر فاعل في التحول الدائري:

يعتبر تكوين الموارد البشرية في الخياطة التقليدية عنصرا فاعلا وأساسيا في تحقيق مبادئ الاقتصاد الدائري، حيث لا يمكن تطبيق هذا التحول دون استثمار حقيقي في العنصر البشري. ويقصد بتكوين الموارد البشرية المستدام عملية إعداد الافراد وتأهيلهم علميا ومهنيا لاكتساب الكفاءات اللازمة لممارسة نشاط اقتصادي منتج ومستدام؛ حيث يتجاوز التكوين حدود المهارة التقنية ليشمل تنمية الحس البيئي والإبداعي الذي يساعد على الابتكار ضمن مبادئ الاقتصاد الدائري. ويعتبر تكوين الحرفيين في الخياطة التقليدية ضرورة ملحة لتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري بحيث يجب أن يتجاوز التكوين المهارات الحرفية الأساسية ليشمل مفاهيم التسيير المستدام.

• تكوين الحرفيين في الخياطة التقليدية لتلقي مهارات بمفهوم الدائرية:

يشمل تكوين الحرفيين في الخياطة التقليدية بمفهوم الاقتصاد الدائري تزويد الحرفيين بمهارات¹⁴:

- مهارات التصميم المستدام:
يتم الحرص في هذا التكوين على إكساب الحرفيين مهارات التصميم المستدام من خلال تعليمهم التقنيات التالية:
✓ تقنيات القص لتقليل الهدر: حيث يتم تعليمهم أساليب لتصميم ونمذجة القطع بهدف تقليل قصاصات القماش إلى أدنى حد ممكن؛
✓ اختيار المواد المستدامة: يتم تعليمهم على تحديد واستخدام الأقمشة الصديقة للبيئة (مثل القطن العضوي، الكتان، الألياف الطبيعية المحلية) وتجنب المواد المركبة صعبة التدوير؛

- ✓ التصميم من أجل التفكير: يتم تدريب الحرفيين على تقنيات تصميم الألبسة باستخدام خيوط وأزرار يسهل فصلها عن القماش عند انتهاء عمر المنتج لإعادة تدويره.
- **مهارات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام:**
يجب تطوير مهارات الحرفيين في:
✓ إعادة التدوير الكلي: من خلال تحويل الألبسة التقليدية القديمة إلى منتجات جديدة ذات قيمة أعلى (مثل تحويل قطعة مطرزة قديمة إلى جزء من حقيبة أو إكسسوار)؛
✓ تجديد الملابس: من خلال تقديم خدمات التصليح والتعديل والترقيع الفني لإطالة عمر المنتج؛
✓ استغلال المخلفات: يتم استغلال المخلفات الناتجة عن الخياطة كقصاصات الأقمشة الصغيرة في تطوير منتجات ثانوية (مثل الأزرار المغطاة، التطريزات الصغيرة، أو مواد الحشو) ما يساعد في تقليل حجم النفايات؛
✓ الابتكار في إعادة التدوير: يتعلم المتدربون تقنيات مبتكرة لإعادة تدوير النسيج مثل تحويل الجينز القديم إلى حقائب، أو استخدام الأقمشة التقليدية في تصاميم عصرية، مما يجمع بين التراث والحداثة ويعزز قيمة المنتج؛
✓ تهمين ثقافة الإصلاح: تخلق ريادة الأعمال في الخياطة التقليدية في ظل الاقتصاد الدائري حاجة متزايدة لمراكز وخدمات الإصلاح، لذلك يجب أن يركز التكوين على تعليم تطوير مهارات الخياطين في الترميم والإصلاح ليصبحوا قادرين على إجراء إصلاحات معقدة للملابس الفاخرة والتقليدية عالية القيمة؛
- **مهارات التسويق الدائري:**
لا يقتصر التكوين على تقنيات الخياطة فقط، وإنما يشمل أيضا الجانب التسويقي للخياطة التقليدية المتمثل في:
✓ إدارة سلاسل التوريد المحلية: ويتم هذا من خلال ربط الحرفيين بالمزارعين والمنتجين المحليين للمواد الخام لتقليل البصمة الكربونية للنقل؛
✓ التسويق السردي: تعليم الحرفيين تقنيات تسويق منتجاتهم من خلال سرد قصص الاستدامة والجودة بدلا من التركيز على السعر، مما يرفع القيمة المدركة للمنتج التقليدي الدائري.
- **مهارات رقمية:**
يتم استخدام المنصات الإلكترونية لربط المستهلكين بالخياطين لخدمات الإصلاح والتعديل مثلما يحدث في نماذج مراكز الإصلاح المتعددة العالمية التي توظف الخياطين لإطالة عمر منتجات العلامات التجارية.

• تكوين الموارد البشرية في الخياطة التقليدية بمفهوم الدائرية:

يلعب تكوين الموارد البشرية في الخياطة التقليدية دورا فعالا في تمكين الاقتصاد الدائري من خلال:

- نقل المعارف والحفاظ على التراث:
يضمن تكوين الأجيال الجديدة في الخياطة التقليدية استمرارية المهارات المحلية وتحويلها إلى رأس مال بشري منتج، ومن ثم تكوين موارد متخصصة في الإنتاج المستدام.
- تطوير الكفاءات البيئية والإبداعية:
تمكن برامج التكوين الحرفيين من اكتساب مهارات جديدة متعلقة بالاقتصاد الدائري والمتمثلة في:

✓ تصميم منتجات قابلة لإعادة الاستخدام؛

✓ فرز واستغلال النفايات النسيجية؛

✓ استخدام مواد طبيعية وصديقة للبيئة.

- إدماج المرأة في سوق العمل:

تمثل الخياطة التقليدية مجالا رئيسيا لعمل النساء، حيث يمثل التكوين في الخياطة التقليدية فرصة لإدماج العنصر النسوي في عالم الشغل بقوة، خاصة في المناطق الريفية والنائية، وبالتالي تحويل هذا النشاط إلى محرك تمكين اقتصادي واجتماعي يعزز المساواة ويزيد من الإنتاج المحلي المستدام. وهو ما يذهب إليه البرنامج الوطني لدعم المرأة الماكثة في البيت.

- دمج التكنولوجيا المستدامة:

يساعد التكوين في الخياطة التقليدية ضمن أبعاد الاقتصاد الدائري المستدام دمج التكنولوجيا النظيفة في هذا النشاط وما يجلبه من فوائد محققة تسمح له من الخروج من المحلية إلى العالمية كمساهمة المنصات الرقمية في التسويق العالمي لمنتجات الخياطة التقليدية.

- خلق فرص العمل المستدامة:

تسمح برامج التكوين في الخياطة التقليدية من خلال وحداتها المتعلقة بدخول عالم المقاولاتية وتأسيس المشاريع الدائرية من خلق فرص عمل محلية مستدامة، خاصة للنساء والشباب في المناطق الريفية والحضرية، وهذا من شأنه تدعيم الاقتصاد المحلي وتقليل سلاسل الإمداد العالمية الطويلة.

- تشجيع الإنتاج المحلي الدائري والاستهلاك الواعي:

التكوين يساعد في إنشاء شبكات من الحرفيين المحليين الذين ينتجون قطعاً فريدة وعالية الجودة وصديقة للبيئة، مما يشجع المستهلكين على شراء منتجات محلية تدوم طويلاً بدلاً من الملابس الرخيصة سريعة التلف.

2-2) تحديات وآفاق الخياطة التقليدية وتكوين الموارد البشرية بها:

تواجه الخياطة التقليدية العديد من التحديات التي تعيق تطبيقها بصورة شاملة كآلية لترسيخ الاقتصاد الدائري، كما تلوح في الأفق مجموعة من الآفاق التي تتبؤ بوجود مستقبل زاهر لها، وفيما يلي سنقدم كل من التحديات والآفاق المتعلقة بالخياطة التقليدية.

● تحديات الخياطة التقليدية:

تواجه الخياطة التقليدية مجموعة من التحديات والعوائق الكبيرة التي تهدد إستمراريتها وتحد من قدرتها على النمو والمنافسة في ظل هيمنة الأزياء السريعة، وتتمثل هذه التحديات في 15:

- تحديات عامة:

ومنها:

- ✓ نقل وتوريث المهارات، حيث تعاني الخياطة التقليدية من إشكالية تناقص عدد الحرفيين الكبار في السن وعزوف الشباب عن تعلم الحرفة وهذا ما ينذر بزوالها عبر الزمن، لذا الأمر يتطلب برامج تدريب منظمة تجمع بين الأساتذة الحرفيين والمتدربين الشباب، إنشاء مدارس ومراكز متخصصة في الخياطة التقليدية مع ربطها بفرص عمل حقيقية وأجور جذابة، توثيق التقنيات بالفيديو والكتابة لضمان عدم ضياعها، تشجيع الفخر بالحرفة وتغيير النظرة الاجتماعية التي قد تعتبرها عملاً أقل مكانة؛
- ✓ ارتفاع تكلفة الإنتاج، إذ تعتبر تكلفة الإنتاج مرتفعة في الخياطة التقليدية حيث غالبا ما تكون الأقمشة عالية الجودة أو المواد العضوية والمحلية المستخدمة فيها أغلى من المواد الاصطناعية منخفضة الجودة التي تستخدم في الإنتاج الضخم للأزياء السريعة. والمستهلك يدفع سعر العمل اليدوي والمهارة والدقة، وهي تكلفة أعلى بكثير من الأجور المنخفضة في مصانع الإنتاج الضخم.

- تحديات متعلقة بالمهارة والحرفة:

ومنها:

- ✓ نقص التكوين والتدريب: حيث يجد الشباب صعوبة في تعلم وإتقان الخياطة التقليدية المعقدة التي تحتاج إلى سنوات من الممارسة؛
- ✓ هجرة الأيدي الماهرة: يعتزل الحرفيون القدامى في الخياطة التقليدية عن المهنة دون نقل مهاراتهم بشكل كاف للجيل الجديد بسبب ضعف المردود المالي؛
- ✓ عدم مواكبة الخياطة التقليدية للتكنولوجيا الحديثة (مثل آلات الخياطة عالية السرعة أو التقنيات الرقمية للتصميم) وهوما يبطئ عملياتهم ويقلل من كفاءتهم مقارنة بالمصانع.

تحديات متعلقة بالجانب الثقافي:

ومنها:

- ✓ النظر الدوني إلى الملابس التقليدية على أنها غير عصرية أو مخصصة لمناسبات معينة فقط، مما يقلل من الطلب عليها في الحياة اليومية؛
- ✓ افتقار المستهلك العادي إلى الوعي الكامل بالقيمة البيئية والأخلاقية للملابس المصنوعة بدوبا.

تحديات متعلقة بالجانب النسوي:

ومنها:

- ✓ الوصول إلى الأسواق، إذ يفقر كثير من الحرفيين الذين ينتمون إلى الخياطة التقليدية لمهارات التسويق والوصول للأسواق الواسعة، وهنا يمكن للمنظمات غير الحكومية والحكومات أن تلعب دور الوسيط في ربط الحرفيين بالمصممين والتجار والمنصات الإلكترونية، إنشاء أسواق محلية وإقليمية للخياطة التقليدية، مع تنظيم معارض ومهرجانات تروج للخياطة التقليدية، تدريب الحرفيين على أساسيات التسويق الرقمي واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، خلق علامات تجارية جماعية للخياطة التقليدية في كل منطقة تضمن الجودة وتسهل التسويق؛
- ✓ تحديات سعرية من خلال التنافس مع الأسعار المنخفضة، إذ تواجه الخياطة التقليدية إشكالية عدم قدرتها على منافسة أسعار الأزياء السريعة المنخفضة، حيث يجب تغيير نظرة المستهلك لقيمة هذه المنتجات من التركيز على السعر الأدنى إلى تقدير الجودة والديمومة والقصة وراء المنتج؛ حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال حملات التوعية حول التكلفة الحقيقية للملابس الرخيصة (بيئياً وأخلاقياً)، كما يمكن الاعتماد على السياسات الحكومية الداعمة مثل الإعفاءات الضريبية للحرف اليدوية والرسوم على المنتجات غير المستدامة من أجل إعادة التوازن؛
- ✓ تحديات محدودية النطاق، يعمل أغلب الحرفيين التقليديين في نطاق محلي ضيق أو ورش عمل صغيرة، ويجدون صعوبة في التسويق لمنتجاتهم على نطاق أوسع أو دولي مما يسمح بتلبية جزء صغير فقط من الطلب العالمي؛
- ✓ وتحديات التقليد، تواجه المنتجات التقليدية مشكلة التقليد الرخيص المصنوع آلياً والذي يسوق على أنه حرفي أو يدوي مما يؤثر سلباً سمعة وأسعار المنتجات الأصلية.

- تحديات نجاح تكوين الموارد البشرية في ظل الاقتصاد الدائري:

ومنها:

- ✓ دمج وحدات الاقتصاد الدائري، فيتطلب إدراج مفاهيم الاستدامة وتسيير النفقات بشكل إجباري ضمن مناهج التكوين المهني في معاهد متخصصة؛
- ✓ الشراكة مع المؤسسات الحرفية، فمن الضروري إقامة شراكات بين مراكز التكوين والورشات التقليدية لتوفير تدريب عملي يركز على إعادة تدوير مخلفات الورشات؛

- ✓ توفير الدعم المالي والتقني، يجب تقديم دعم الحرفيين الذين يتبنون ممارسات دائرية مستدامة بالمواد الخام والتكنولوجيا اللازمة (مثل آلات ذات كفاءة طاقية عالية)؛
- ✓ الفجوة بين الأجيال، إذ من الصعب نقل الحرفة والخبرات بين الأجيال نتيجة للتطور السريع ونقص الاهتمام بالحرف التقليدية؛
- ✓ المكتنة والتحول التكنولوجي، أين يجب أن تضمن برامج التكوين الموازنة بين الحفاظ على الأسس التقليدية للحرفة وإدماج التقنيات الحديثة (مثل الخياطة الآلية) لتقليل الجهد وتحسين الجودة؛
- ✓ ملائمة التكوين لسوق الشغل والحاجة المستمرة لتحسين برامج التكوين لتلبية الاحتياجات الدقيقة والمتغيرة بما يتوافق مع الاقتصاد الدائري؛
- ✓ محدودية الإمكانيات المادية للمراكز التكوينية بسبب عدم كفاية المخصصات المالية لتكوين الموارد البشرية في هذه الحرفة مقارنة بحرف أخرى؛
- ✓ مقاومة التغيير، حيث يواجه نجاح تكوين الموارد البشرية في الخياطة التقليدية وفق مبادئ الاقتصاد الدائري تحدي مقاومة التغيير بسبب التمسك بالطرق التقليدية القديمة وعدم تقبل التقنيات الحديثة.

• آفاق الخياطة التقليدية في ظل الاقتصاد الدائري:

- توجد بالرغم من التحديات جهود متزايدة على المستويين المحلي والدولي للحفاظ على الخياطة التقليدية وإحيائها، والتي يمكن تقديمها فيما يلي¹⁶:
- **دعم المؤسسات الدولية:**
تقوم العديد من المنظمات على غرار منظمة اليونسكو بتسجيل بعض أشكال الخياطة التقليدية ضمن قوائم التراث الثقافي غير المادي للإنسانية، كما تنظم الحكومات والمنظمات غير الحكومية ورش عمل ودورات تدريبية لنقل المهارات إلى الأجيال الجديدة، ويساهم المصممون المعاصرون في دمج عناصر من الخياطة التقليدية في تصاميمهم الحديثة، مما يعيد الاهتمام بهذا الفن العريق.
 - **دعم المستهلك للممارسات الأخلاقية:**
يعتبر دور المستهلك في تشجيع الخياطة التقليدية والممارسات المستدامة، حيث أنه عندما نختار شراء قطعة مخيطة يدوي من حرفي محلي بدلا من منتج صناعي رخيص، فإننا نصوت بأموالنا لصالح نموذج إنتاجي أكثر أخلاقية واستدامة. حيث يمكن الوعي بمصدر الملابس وظروف إنتاجها من تغيير أنماط الاستهلاك بشكل جذري.

- حركة التجارة العادلة والشهادات الأخلاقية:

نشأت حركة التجارة العادلة لضمان حصول المنتجين بما فيهم حرفيو الخياطة التقليدية على أسعار عادلة وظروف عمل كريمة. حيث أن المنتجات الحاصلة على شهادة التجارة العادلة تضمن أن العمال تلقوا أجورا مناسبة وعملوا في بيئة آمنة. كما ظهرت العديد من الشهادات البيئية مثل المعيار العالمي للنسيج العضوي الذي يضمن استخدام مواد عضوية وممارسات صديقة للبيئة، في عملية الإنتاج.

- التعاونيات الحرفية:

نجحت تعاونيات حرفي الخياطة التقليدية في العديد من الدول في خلق نموذج اقتصادي مستدام وأخلاقي، خاصة مشاريع التطريز التقليدي للنساء من خلال برامج الحفاظ على التراث.

- إدماج الخياطة التقليدية في تصميم الأزياء المستدامة:

يتم دمج مصممو الأزياء في العصر الحالي تقنيات الخياطة التقليدية في تصاميمهم، مما يخلق منتجات فريدة ومستدامة، حيث تعتمد علامات تجارية كبرى على الحرف اليدوية والإنتاج الأخلاقي، وهذا ما سيعيد تقدير هذا الفن ويفتح أسواقا جديدة للحرفيين ويجذب جيلا شابا لتقدير الخياطة التقليدية.

- استخدام التكنولوجيا في الخياطة التقليدية:

يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة في الخياطة التقليدية دون المساس بطابعها الأصيل، مثل الاعتماد على المنصات الإلكترونية للوصول إلى الأسواق العالمية، كما تسمح وسائل التواصل الاجتماعي بعرض أعمال الحرفيين في الخياطة التقليدية وبناء قاعدة زبائن، وتساعد تطبيقات الهاتف في إدارة الطلبات والمخزون، كما تساهم تقنيات التوثيق الرقمي في حفظ الممارسات التقليدية ونقلها للأجيال القادمة.

- الدعم الحكومي:

يعتمد النهوض بقطاع الخياطة التقليدية على جهود مشتركة من جميع الأطراف المعنية، حيث تعتبر الحكومات مطالبة بسياسات داعمة وتشريعات تحمي الحرفيين وتنظم الخياطة التقليدية، كما أن إدماج الخياطة التقليدية في برامج دعم المؤسسات المصغرة والمتوسطة يمكن أن يخلق فرصا استثمارية واعدة. ويجب دمج الحرف التقليدية في مناهج المؤسسات التعليمية وتشجيع البحث والابتكار فيها.

- تكوين الموارد البشرية في الخياطة التقليدية وفق الاقتصاد الدائري:

وهذا من خلال:

✓ تعميم برامج تكوينية على شكل جسر مهني يربط بين عراقة التقنية التقليدية ومتطلبات السوق المستدامة؛

- ✓ بناء شراكات بين مراكز التكوين والمصانع لضمان توفير مواد أولية معاد تدويرها بأسعار تشجيعية؛ للتدريب؛
- ✓ دمج برامج التوعية المجتمعية لتغيير سلوكيات الاستهلاك في برامج التكوين؛
- ✓ وإدماج الابتكار والتكنولوجيا في هذا المجال (مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والتصميم بالحاسوب) حيث يمكن أن يفتح آفاقا جديدة لخلق فرص عمل مستدامة، ويعزز دور الحرف التقليدية في التنمية المحلية.

خاتمة:

يعتبر تكوين الموارد البشرية في الخياطة التقليدية وفق مبادئ الاقتصاد الدائري استثمار استراتيجي حقيقي، فهو لا يحافظ فقط على التراث الحرفي والهوية الثقافية، بل يضمن ويضع قطاع الحرف اليدوية كنموذج للتنمية الاقتصادية المستدامة والمسؤولة بيئيا. حيث أن دمج مفاهيم الاستدامة مع المهارات الحرفية التقليدية يخلق نموذجا اقتصاديا واجتماعيا فريدا ومستداما.

من النتائج المتوصل إليها:

- ✍ يساهم التكوين في تحقيق الكفاءة الدائرية من خلال التركيز على التصميم المستدام للحد من الهدر؛
- ✍ يساهم التكوين في ترسيخ قيم الإصلاح لدى المستهلك مما يزيد من العمر الافتراضي للملابس؛
- ✍ يساعد التكوين في تكييف المهارات التقليدية مع متطلبات السوق المستدامة وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية مستدامة؛
- ✍ ويلعب التكوين دور في تعزيز ثقافة الاستدامة كجزء أصيل من الهوية الحرفية.

وبناء على نتائج التحليل، هناك توصيات يمكن الأخذ بها:

- ✍ ضرورة دمج وحدات إلزامية حول مبادئ الاقتصاد الدائري في البرامج التكوينية لمختلف المهن الحرفية؛
- ✍ توفير برامج تكوينية حول كيفية رقمنة المهارات التقليدية لتمكين الحرفيين من تسويق منتجاتهم الدائرية؛
- ✍ إنشاء منصات للمشاركة المعرفية لتسريع نقل الممارسات الدائرية وتطوير حلول جماعية؛
- ✍ ووضع مؤشرات أداء واضحة لتقييم مساهمة البرامج التكوينية في تحقيق أهداف الاقتصاد الدائري.

الهوامش والمراجع:

1 دنيا خنشول (2020)، «واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي»، مجلة "الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة خنشلة، المجلد 04، العدد 01، ص ص 159-180.

2 Kersty HOBSON (2015), «Closing the loop or squaring the circle? Locating generative spaces for the circular economy», Progress in Human Geography, vol 40, n° 01, pp. 88-104,

<https://doi.org/10.1177/0309132514566342>

3 أسعد السعدون (2017)، «الاقتصاد الدائري: مفهومه وأهميته وموقعه في الثقافة الخليجية»، أخبار الخليج، المنة،

<http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1103119>

4 ارجع إلى:

- أمينة تارزي (2022)، «مقتضيات بنبي الاقتصاد الدائري في الجزائر»، مجلة "السياسة العالمية"، مؤبر البحث "الدراسات السياسية والدولية"، جامعة بومرداس، المجلد 06، العدد 01، ص ص 932-942؛
- دنيا خنشول، مرجع سبق ذكره.

5 Institute montaigne (2016), «The circular economy: reconciling economic growth with the environment», Institute montaigne, Paris, p. 136.

<https://www.institutmontaigne.org/ressources/pdfs/publications/policy-paper-circular-economy.pdf>

6 ارجع إلى:

- فاطمة الزهراء قندوز & علي الزعيبي (2018)، «متطلبات التحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري لحماية البيئة»، مجلة العلوم التجارية، المدرسة العليا للدراسات التجارية، القليعة، المجلد 17، العدد 02، ص ص 25-38؛

- دنيا خنشول، مرجع سبق ذكره.

7 علاء الدين مجنوب & عبد الرزاق حواس (2019)، «الاقتصاد الدائري كنظام لحماية البيئة»، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، المجلد 02، العدد 01، ص ص 287-295.

8 زينب شنوف (2017)، «تشكيل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب»، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع الإدارة والعمل، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، ص 94.

9 أحلام عماري & سهام وناسي (2022)، «الحرف والصناعات التقليدية في الجزائر»، المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة، مركز "فاعلون للبحث في الأنثروبولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية" في الجزائر، المجلد 08، العدد 01، ص ص 466-483.

10 أحلام عماري & سهام وناسي، المرجع السابق.

11 ارجع إلى:

- محمد سمير أحمد (2009)، «الإدارة الإستراتيجية وتنمية الموارد البشرية»، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص 241؛

- فاطمة الزهراء بوجنون (2019)، «أهمية تنمية الموارد البشرية في النهوض بقطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر البحث "الصناعات التقليدية"، جامعة الجزائر 3، المجلد 08، العدد 01، ص ص 106-289.

12 عبد القادر شاعة (2017)، «واقع التكوين المهني في الصناعات والحرف التقليدية في الجزائر»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر البحث "الصناعات التقليدية"، جامعة الجزائر 3، المجلد 05، العدد 02، ص ص 291-306.

13 ارجع إلى:

- فطيمة بن عبد العزيز (2019)، «إعادة التدوير الفني في قطاع الصناعة التقليدية»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر البحث "الصناعات التقليدية"، جامعة الجزائر 3، المجلد 08، العدد 01، ص ص 13-38؛

- فاطمة الزهراء قفندوز & علي الزعبي، مرجع سبق ذكره.

14 ارجع إلى:

- نصيرة بركنو & الحبيب ثابتي (2016)، «أهمية التدريب لتحقيق التحول الفعال نحو الوظائف الخضراء في ظل الاقتصاد الجدي»، مجلة التنظيم والعمل، مخبر البحث "تحليل وتوقع وتطوير التوظيف والمهارات"، جامعة معسكر، المجلد 05، العدد 03، ص ص 21-42؛

- عبد القادر شاعة، مرجع سبق ذكره.

15 عبد الله الرادادي (2020)، «تحديات الاقتصاد الدائري»، الشرق الأوسط، الاطلاع في 2025/01/15،

<https://aawsat.com/home/article/2478606/د-عبد-الله-الرادادي-تحديات-الاقتصاد-الدائري>

16 The Ellen MacArthur Foundation (2018), «fashion and the circular economy», Published on 16 September 2019, retrieved 05, 13, 2025,

<https://www.ellenmacarthurfoundation.org/fashion-and-the-circular-economy-deep-dive>